من تراب الطريق (٤٠٢)

هل بات الفقر وحده ! (*) هو السبب ؟!!

ربما لو رجعنا للوراء إلى مائة عام مضت ، لوجدنا أن معظم حالات الانحراف والسقوط مرجعها إلى الفقر الذى عض البعض ودفعهم دفعًا إلى «بيع الجسد» ونسيان الشرف أو تجاوزه ، وأن هذا الفقر الملعون لم تكن كل الإناث فى مقاومته سواء ، فلم يستطعن التزام حكمة المثل : «تجوع الحرة ولا تأكل بـ....» .. ولا شك أن حواء كانت فى هذا الزمان أسوأ حالًا من الرجل فى التعرض للفقر وويلاته وانعدام السبل أمامها لمقاومته .. فلم يكن المجتمع فى ذلك الوقت قد أباح أو أتاح التعليم للإناث ، فضلا عما تواجهه الفقيرات من انعدام الوسيلة حتى إن وافق ذووها على تعليمها ووجدت المدرسة ، ولا كانت فرص العمل - سوى الضئيل جدًّا - متاحة مهيأة للإناث ، ناهيك بالأميّات اللاتي لا يعرفن كتابة ولا قراءة ، فيما عدا خدمة البيوت التى كانت بابًا للمخاطر التى تغتال الضعيفة الفقيرة خضوعًا أو خنوعًا أو صدوعًا لرغبة الأسياد .. ولم يكن الكل يفعل كما فعل عمر الشريف من أوبةٍ إلى الحق فى الدور الذى أداه فى غرام الأسياد !

كان المجتمع أعمى ضريرًا لا يرى أى هوان فرضه ويفرضه الفقر والجهل على بناتٍ حواء ، وكيف كان هذا الفقر الملعون - مع انعدام الحيلة للتعلم والعمل - بابًا جرف فى طريقه كثيرات لم يجدن الوسيلة أو القوة للمقاومة فسقطن فى بئر لا أقول التجارة بالأجساد ، وإنما الأدق : «الاقتيات» بالأجساد !!

(*) المال ٩/٢/ ٢٠١٠ .

ولكن الزمان دار دورته ، وانعتقت حواء من حصار المجتمع الذى صادر طويلًا على حقوقها ، وإن لم تنعتق كثيرات من لعنة الفقر ، وإن اتسعت فرص العمل ، ولكن الغريب أنه اتسعت معها تطلعات لم تكن موجودة ، وفتحت مجالات للشره فى تكوين الثروات بذات السبيل الذى اضطرت إليه فى السالف عضة الفقر والجوع .. وبتنا نرى بضاعة أتلفها الإغراق فى الهوى وحّب المال ، ورجالًا ينفقون الملايين وعشرات الملايين إشباعًا لنزوات غير مشروعة ، فانفتحت شهية كثيرات لتكوين ثروات طائلة من مغفلين استغفلوا المجتمع وسرقوه ، ولكن ربك يمهل ولا يهمل ، فاستغفلتهم إناث حصلت كل منهن على الملايين ثم طارت من العش الذهبى مثلما طار الهوى ويّا الجراح !

ليس مرادى هنا أن أتتبع حالات السقوط ، فهى متنوعة .. لا هى اقتصرت على عضة الفقر والجوع ، ولا على النهم الشره للملايين ، بل هناك سقوط يبدو وكأنه للسقوط ، أو لدفع الملالة ، أو طلب المتعة ، أو الانتقام ، أو التعلق بشباب ولّى أو فى طريقه لأن يولّى ، أو لتغير القلوب مع تراجع قيم الشرف والإخلاص والوفاء والفضيلة !

ما استوقفنى هو سرف أهل المال الذين جمعوا الملايين فى يسر وسهولة ، فاستباحوا تبديدها بسهولة وفى غفلة تميط اللثام عن خيبة قوية لهم وللمجتمع وآلياته .. مدهش حتى النخاع ، جمع الملايين فى لمحة عين ، ومدهش أكثر أن تكون الملايين قد اجتمعت فى مشهد منظور غير خافٍ على الآليات المعنية بالمراقبة والتتبع والضبط ، ومدهش أكثر وأكثر أن المجتمع يكاد يصفق لأمثال هؤلاء طالما بقى لهم المال وبقى نفوذه وأثره وهيلمانه ، لا يعطيهم المجتمع ظهره إلاّ إذا سقطوا !

تأملت طويلًا فى قصة شغلنا بها صاحبها أو بطلها ، ولم يجد حرجًا فى الخروج بها إلى الناس مصحوبة بما تخللها من مشاهد أفضل الفروض بالنسبة لها أنها تنم عن حمق وخيبة قوية لا مثيل لها .. ومع ذلك فهذا شأنه ، والمال الذى بدده بالملايين ماله بغض النظر عن كيف جمعه ، فهذا شأنه أيضا .. ولكن الغريب الذى لم أفهمه هو تعيينه بقرار - من نحو عامين ، رئيسًا لنادٍ من أكبر أنديتنا الجماهيرية ، فى محافظة ملآنة برجال لديهم الخبرة والإمكانيات والصلاحية والقدرة على تولى هذا الموقع الرفيع لخدمة النادى واللعبة الرياضية التى ملأ الآفاق بالتفوق فيها .. تساءلت ولا أزال ، ولا أقصد التجريح أو الإهانة ، ماهى الحيثيات أو الأسباب التى استند إليها مُصْدر أو مصدرو قرار أو فرمان توليته رئاسة النادى ، والأغرب أنه ما إن رحل عن الموقع الذى فرض فيه ، حتى انتقى «القرار» شخصية أخرى لم تمض شهور على اختيارها وتوليتها هذا الموقع الرفيع ، وتجاهل الانتخابات الطبيعية ، والخبرات والقدرات التى تملأ عين الشمس بالمحافظة .. لم تمض إلاّ شهور حتى قدم إلى نيابة أمن الدولة العليا فى جناية رشوة لم ينج منها فى حكم المحكمة إلاّ باعتراف بأنه بالفعل قد قدم الرشوة - وهى جريمة - كما يقول الاتهام الذى أقيم ضده وثبت عليه ، ولم ينجه إلاّ الاعتراف الذى جعلته المادة ١٠٧ مكررا عقوبات - مناطًا وسببًا للإعفاء من العقوبة ، وليس منح البراءة !!

مرة ثانية ، ليس مرادى هنا أن أتوقف عند المادة ١٠٧ مكررا عقوبات ، ولها أحيانا ويلاتها التى تطيح إلى غيابة الجب بأبرياء استساغ البعض الاعتراف الكاذب عليهم طلبًا للأمان !! وإنما مرادى أن أتوقف عند آليات القرارات المصرية .. هل هى حقًّا ، وفى جميع الأحوال ، تدرك قيمة وأهمية ومشروعية

وأمانة القرار ، وأنه لا بد أن يفرق بين «السلطة» وهى مجرد استعمال لما فى اليد والاختصاص ، وبين «الحق» الذى يجب التزامه بما يصدر من قرارات .. لو تتبعنا أحوالنا فى كثير من المواقع التنفيذية والاجتماعية والرياضية والنقابية ، لوجدنا أن القرارات تحولت إلى شبه «فرمانات» لا تلقى بالًا إلى الشرعية ، ولا إلى معايير وضوابط استعمال السلطة ، فى مجتمع صار يعانى من ويلات لا حصر لها ، تدعو كل صاحب قرار إلى مراعاة الله وصالح الوطن فى كل ما يأتيه أو يصدره أو يقعد عنه .. الحصاد المؤسف لهذا كله أن كثيرا من المواقع قد باتت مشغولة باختيارات فقدت البصيرة والفطنة ، وربما فقدت حسن النية ، ولا يدفع ثمنها إلاّ الشعب الذى أضناه ما يعانيه ، وينتظر ولو بعض الإنصاف ، فهلا تقدمنا إليه ؟!

*****